

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الملتقى الوطني حول تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها
« تنمية المناطق الحدودية وتهيئتها : أولوية وطنية »

توصيات

أشغال الورشة رقم 01

تنظيم الفضاءات و التأهيل الاجتماعي والاقتصادي
المستدام للأقاليم الحدودية

المركز الدولي للمؤتمرات « عبد اللطيف رحّال » - الجزائر

يومي 13 و 14 أكتوبر 2018

تتمحور التوصيات المنبثقة عن أشغال الورشة رقم 01 « تنظيم الفضاءات والتأهيل الاجتماعي و الاقتصادي المستدام للأقاليم الحدودية » حول مستويات التدّخل الآتية :

1. دعم التنمية الاجتماعية.
2. التنظيم الفضائي وتأهيل الأقاليم.
3. التنوع الاقتصادي و تامين الموارد المحلية.
4. دعم فكّ العزلة والتنقل.
5. البيئة والتنمية المستدامة.

توصيات الورشة رقم 01 :
تنظيم الفضاءات والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي المستدام للأقاليم الحدودية

1. دعم التنمية الاجتماعية

يشكّل الأمن والهيكل الأساسية القاعدية (للتربية والتكوين والصحة) والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والربط بشبكات الطاقة، أهمّ الاحتياجات الحيوية لتنمية رأس المال البشري والاجتماعي. كما تُعدّ هذه العناصر أساس عملية إعادة التوازن وتحقيق الإنصاف عبر التراب الوطني.

ومن هذا المنطلق، تتلخّص التوصيات المتعلقة بهذا الجانب فيما يأتي :

— مواصلة الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تحسين توفير التجهيزات ونوعية الخدمات (التربية والتكوين والصحة والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والربط بشبكات التطهير والطاقة وتسيير النفايات...) وكذا مراعاة متطلبات السكان من حيث الضمان الاجتماعي والخدمات الجوية والإطار المعيشي (خصوصًا بالمناطق الحدودية للهضاب العليا والجنوب).

— ترقية الرقمنة على مستوى هذه الأقاليم من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل التعليم والتكوين والطبّ عن بعد وهذا، حتّى يتسنى للمواطن الاستفادة من خدمات ذات جودة.

— إعادة النظر في برمجة بعض التجهيزات، لاسيما على الصعيد المحلي، والتي تُنظّمها شبكاتٌ مُنَسَّقة للتجهيزات عبر كامل لتراب الوطني لكنها غير مُلائمة لهذه الفضاءات.

— إطلاق جهاز الإعلان عن المشاريع الاستثمارية الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين.

— اقتراح تحفيزات للاستثمار في إطار قانون المالية القادم إضافة إلى تلك المعمول بها حاليا.

— وضع، تحت إشراف الوالي، أرضية لدعم المستثمرين ومرافقتهم على مستوى الولايات الحدودية من شأنها تقديم تسهيلات بالنسبة للمشاريع المحددة. كما ستُرَوّد هذه الأرضية بموقع الكتروني يحدّد طبيعة المشاريع.

— تنظيم ملتقى حول ترقية الاستثمار بالمناطق الحدودية قصد الإعلام والإعلان عن المشاريع.

— تعزيز قدرات التنمية المحلية من أجل تأطير التنمية ومرافقتها من خلال الهندسة الإقليمية (Ingénierie territoriale) والتكوين واكتساب طرق تسييرية ومقاولاتية جديدة، من شأنها إضفاء جاذبية على أقاليمها.

2. تنظيم الفضاءات وتأهيل الأقاليم

في سبيل تعزيز الفعالية الوظيفية وتحديد الأولويات الحضرية، يتعيّن ما يأتي :

— الارتقاء بالمدن الحدودية إلى مصاف التجمعات السكانية الكبرى قصد تعزيز البنية الحضرية والإشعاع العابر للحدود ومواجهة استقطاب المدن الحدودية لدول الجوار.

— دراسة إمكانية تعزيز الدور الإداري لبعض المناطق الحدودية وتسريع بروز مدن على طول الشريط الحدودي.

— تطوير مراكز المعيشة أو إنشاءها على طول محاور الطرق والسكك الحديدية والتحويلات الكبرى للمياه والطاقة.

— ترقية استخدام الطاقة الشمسية من أجل تزويد المناطق الحدودية النائية بالكهرباء.

— دعم وإنشاء قواعد لوجستية في الولايات الحدودية مع وحدات للإنتاج والتصدير على المناطق الحدودية وذلك، بالتنسيق مع وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

— تنفيذ أدوات التهيئة والتعمير.

3. التنوع الاقتصادي واثمين الموارد الاقتصادية

قصد تمكين الأقاليم الحدودية من الاندماج، بشكل فعال، في حركات التنمية والتنافسية والجاذبية على الصعيد المحلي والوطني والعابر للحدود، وبهدف التصدي بفعالية لكافة أشكال الاقتصاد الموازي العابر للحدود، يتوجب تقديم دعم خاص لهذه المناطق في مجال تنمية النشاطات الاقتصادية المحلية حيث لابد من تحقيق ما يأتي :

— مواصلة سياسة الدولة الخاصة بالتجديد الريفي وتعزيزها في إطار برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدجة ومرافقة المشاريع من خلال مختلف آليات التمويل الموجودة.

— تنمية الفلاحة وفروع تربية المواشي واستيفاء معايير الجدوى التقنية من خلال اقتراح افتراضات وأنماط تسيير مناسبة لمتطلبات الوسط الطبيعي (الخصائص الفيزيائية والمناخ والتربة والجيولوجيا المائية...).

— تقديم دعم خاص لتنمية زراعة الكفاف على مستوى الأنظمة الإنتاجية للجبال والواحات والصحراء.

— مساعدة الفلاحين المعنيين بالاستصلاح بالمناطق الحدودية، من خلال منح حق الامتياز على الأراضي الفلاحية.

— إجراء دراسات هيدروجيولوجية لتحديد أوجه التلاؤم من حيث التوفر/الحشد/الاحتياجات (على المدى القصير والمتوسط والطويل) وهذا، قصد التمكن من الاستجابة لمتطلبات سكان المناطق الحدودية، لاسيما بالنسبة لمناطق الجنوب.

—مراجعة النظام التشريعي والقانوني لنظام تجارة المفاضة مع تكيف قائمة السلع وتحيينها وفق احتياجات كل منطقة حدودية وخصوصياتها وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

— تعزيز الجاذبية الإقليمية من خلال إستراتيجيات وآليات الاتصال والتسويق الإقليمي.

— تنظيم الملتقيات التجارية الكبرى للمبادلات على غرار أسبهار والموقار.

— إعداد الجماعات المحلية لمشاريع تنمية وتقديمها لدى المجلس الوطني للاستثمار وهذا، قصد تمويلها.

— القيام بأعمال الحفر العميق المجهّزة بمضخات شمسية على مستوى الاستثمارات الفلاحية وعلى طول المراعي وذلك، قصد تروية المواشي بالمناطق الحدودية للهضاب العليا والجنوب.

— اعتماد إستراتيجية للرعي المستقر و/أو شبه المستقر على مستوى الهضاب العليا والجنوب، في إطار مسعى مدمج حديث وتشاركي، تتمحور حول الأعمال الكفيلة بحماية النظام البيئي وتحسين ظروف معيشة المجتمعات الرعوية ومداخيلها.

— ترقية القدرات التنموية الداخلية من خلال استغلال الموارد الطبيعية واثمين
الإمكانيات المحلية.

— إشراك الجامعات ومراكز البحث والمراكز التقنية للتكوين المهني في التنمية
الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأقاليم وهذا، بصفة براغماتية وعملية.

— ثمين التراث المادي وغير المادي لهذه الأقاليم.

— تعزيز وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة جدًا وصناعات صغيرة ومتوسطة
ومؤسسات ناشئة عن طريق مختلف الأجهزة التي توفرها الدولة (الصندوق
الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

— توسيع نظام المعادلة بالنسبة لنقل السلع المنتجة بالجنوب والموجهة للتسويق
بالشمال.

— تعزيز النظام التجاري والتوزيع من خلال حلقات تجارة الجملة ونصف الجملة.

— إعادة النظر في رخص التنقل وتحديد قائمة المواد الخاضعة إلى الشعاع الجمركي.

4. دعم فكّ العزلة والتنقل

يقتضي فكّ العزلة عن المناطق الحدودية إقامة قاعدة فعّالة للهياكل الأساسية والتي تعدّ بمثابة عامل أساسي في نجاح كلّ سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود. وعليه، يتعيّن تحقيق ما يأتي :

— استكمال أو برمجة إنجاز و/أو إعادة تأهيل بعض محاور الطرق الهامة (الطرق الوطنية والطرق الولائية والطرق البلدية) قصد ضمان ربط المناطق الحدودية بباقي مناطق التراب الوطني.

— تعزيز فكّ العزلة عن باقي مناطق الوطن من خلال الربط الأفقي والعمودي بين المناطق وتدعيم الطرق العابرة للحدود التي تربطها مع دول الجوار.

— تطوير النقل الجماعي ما بين البلديات وما بين الولايات ودعمه بالنسبة للبلديات الحدودية.

— مواصلة الجهود الرامية إلى استكمال برنامج إنجاز الهياكل الأساسية للسكك الحديدية وتوسيع نطاقه ليشمل المناطق الحدودية.

— تحديد مواقع قواعد الإمداد وإقامتها عند تقاطع نقاط النقل متعدد الأنماط (الطرق والسكك الحديدية والمطارات) وعلى مستوى محاور الطرق العابرة للحدود.

5. البيئة والتنمية المستدامة

غالبًا ما يتم تجسيد بعض خيارات التنمية الخاصة بهذه الفضاءات على حساب الموارد الطبيعية ودون مراعاة التأثيرات الإيكولوجية والبيئية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور هذه النظم البيئية الهشة وبالتالي، تعريض هذه الأقاليم إلى مختلف الأخطار.

ولهذا الصدد، يتعين دراسة كل البرامج التنموية الموجهة لفائدة هذه المناطق بعناية ومراعاة الجوانب المتعلقة بما يأتي :

— الاستغلال العقلاني للمورد المائي بالنسبة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب والفلاحة.

— الحفاظ على الثروة الحيوانية والغطاء النباتي على مستوى التل والسهوب والمحافظة على أنظمة الواحات.

— الوقاية من الأخطار الطبيعية والصناعية وتسييرها (الزلازل وحرائق الغابات والفيضانات وخطر غزو الجراد وشتى أشكال التلوث...).

—تسيير النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن النشاطات الحضرية والصناعية.

—إنشاء شرائط خضراء على طول أهم محاور الطرق.

—مكافحة زحف الرمال نحو التجمّعات السكنية والأراضي الفلاحية عن طريق

التثبيت الميكانيكي والبيولوجي للكثبان الرملية.

في الختام، يتطلب تنفيذ ومتابعة برنامج التنمية والتهيئة المستدام والتضامني هذا، وضع آليات لتقييم تأثيره، قصد إجراء التعديلات اللازمة. وفي هذا الصدد، اقترح المشاركون في هذه الورشة تنظيم ملتقى سنوي مع ولاية الولايات الحدودية وكافة الفاعلين المحليين.